بسم الله الرحمن الرحيم



المنهجية المنضبطة في تعليل بعض أحاديث الصحيحين عند النقاد المتقدمين

بحث مقدم لمؤتمر الانتصار للصحيحين المنعقد في الفترة من 14– 2010/7/15م

بكلية الشريعة بالجامعة الأردنية

إعداد :

الباحث جميل بن فريد بن جميل أبوسارة

مندوب دائرة الإفتاء العام - الأردن

مقدمة

ما زال كلام النقاد الأوائل في بعض أحاديث الصحيحين مثارَ جدل على مستويات عدة: فهو مؤثر في الحديث عن منزلة الصحيحين وتلقي الأمة لهما بالقبول، كما هو مؤثر أيضا في فهم طرائق نقد الحديث الأولى التي كان يسلكها أصحاب الشأن، ممن اختلط الحديث بلحومهم ودمائهم، وكانت الخبرة الواقعية سبيلهم في التأصيل والتقعيد، وتلك مباحث مهمة لو أفردت لها دراسات مستقلة.

والذي اعتنى به الباحث – في هذا المقام – هو دراسة مسالك تعليل بعض أحاديث الصحيحين التي وقعت للأئمة النقاد الأوائل، ومحاولة حصرها وضبطها، للوقوف على المنهجية العلمية التي تعامل بها هؤلاء النقاد مع أحاديث الصحيحين، ولتتكشف – بالمقارنة اليسيرة [1] – اضطرابات كثير من المعاصرين الذين لم يسلكوا شيئا من طرائق التعليل المعتمَدة، وإنما أحدثوا أوجها فضفاضة تتسع لكل لابس ثوب زور من ثياب العلم والمعرفة، خاصة بعد أن كثر استشهاد المعاصرين بنقدات المتقدمين لأحاديث الصحيحين، واتخذوها ذريعة للولوغ في السنة النبوية، وإحداث الخلل في سبكها الإسنادي عبر تطاول القرون.

ومن أمثلة ذلك ما يقوله إسماعيل كردي: "أتيت بهذا الكتاب الذي كانت معظم اقتباساته ونقوده التي تنقد البخاري ومسلم موجهة من الأئمة الأربعة، ومن تلاميذهم، وممن هم مرجع وثقة لهم بالذات، أي لتلك الفئة المتشبثة بالماضي"[2]

وما يقوله القنوبي من قبله: "أراني مضطرا لذكر كلام طائفة من العلماء من أصحاب المذاهب الأربعة، أو ممن يعترف الحشوية بآرائهم، ويكثرون من نقل كلامهم، حول وجود بعض الأحاديث الضعيفة في "الصحيحين"، أو أحدهما"[3]

إن الهدف من هذا البحث محاولة الوقوف على طريقة المحدثين في التعامل مع أحاديث الصحيحين، وشريعتهم التي ساروا عليها، فتتكشف بذلك إحدى الدروب المهمة في تقويم الجدل القائم حول هذه المسائل، فهي دراسة تحاول تأصيل منهجية علمية في التعامل مع أحاديث الصحيحين بناء على الخطوط العريضة التي وضعها المتقدمون من المحدثين.

ولا شك أن الحديث عن المنهجية المنضبطة لدى الحفاظ الأوائل في تعليل بعض أحاديث الصحيحين حديث تخصصي جدا، قد لا يملك المعاصر أدوات التعمق فيه بحكم تأخر العصر عن مشاهدة العملية الروائية والعملية النقدية عيانا يكتسب معه الدربة والمهارة التي لا

---

(1) لم أكثر من أمثلة مقارنة نقد المتقدمين بنقد المعاصرين كي لا يطول البحث عن القدر المقرر، والمراد يتحقق بتوضيح انضباط مناهج النقاد الأوائل في التعامل مع أحاديث الصحيحين.

(2) الكردي، إسماعيل، نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث، (ص/8)، دار الأوائل، دمشق، (2002م)

(3) القنوبي، سعيد بن مبروك، الطوفان الجارف، (الجزء الثالث، القسم الأول، ص/59)

يملكها إلا الشاهد المعاين، غير أن القواعد الصارمة التي ابتكرت في هذا الفن كفيلة – إن شاء الله – في إيقافنا على أقرب مشهد واقعي لتلك المباحث الدقيقة.

إن اشتمال الصحيحين على أحاديث مضعفة لدى المحدثين ليس عيبا لهما، ولا شينا حاول العلماء إخفاءه عبر العصور – كما يدعي ذلك بعض المخالفين –، بل هو حقيقة مقررة في كتب الحديث الأولى، وتُدَرَّس لطلبة العلم في الحلقات والمدارس والجامعات، ولكن العيب يكمن في أولئك الذين جعلوا ذلك ذريعة لإحداث خلل منهجي في نقد الحديث، لتدخل فيه الأهواء والآراء والأدواء.

وقد اخترت أن ينتظم هذا البحث في المطالب الآتية:

المطلب الأول: أوجه تعليل بعض أحاديث الصحيحين لدى النقاد المتقدمين.

المطلب الثاني: سمات المنهجية المنضبطة لدى الحفاظ المتقدمين في تعليل بعض أحاديث الصحيحين.

خاتمة.

المطلب الأول: أوجه تعليل بعض أحاديث الصحيحين لدى النقاد المتقدمين.

وهو ما يمكن أن نسميه بـ "أجناس العلة" التي أعل بها المتقدمون بعض أحاديث الصحيحين، ولا شك أن حصر هذه الأجناس ضروري للوقوف على معالم المنهجية المتبعة لدى المحدثين في التعامل مع أحاديث الصحيحين، كما أنها تمثل الضوابط التي التزم بها النقاد الأوائل في أحكامهم وتحقيقاتهم.

ولذلك كانت الخطوة الأولى في إعداد البحث هي محاولة استقراء جميع النقدات التي وجهت لأحاديث الصحيحين – من قبل الحفاظ الأوائل – لحصرها وتصنيفها، ثم محاولة اختزال غير المؤثر منها في ثبوت أصل الحديث، **من غير حرص على الجواب عن كل علة منها بقدر الحرص على بيان انضباطها واندراجها ضمن قواعد النقد المعهودة بين المحدثين.**

وقد تم استبعاد أنواع من هذه النقدات عن البحث والدراسة؛ وهذه الأنواع المستبعدة هي:

النوع الأول: الأحاديث التي انتقدها غير النقاد الأوائل من أئمة هذا الشأن، المعروفين بالتخصص في العلل ومسالكها، كيحيى بن معين (233هـ)، وأحمد بن حنبل (ت 241هـ)، والبخاري (256هـ)، والذهلي (ت258هـ)، ومسلم (261هـ)، وأبي زرعة (ت 264هـ)، وأبي داود (275هـ)، وأبي حاتم (ت 277هـ)، والترمذي (279هـ)، والنسائي (303هـ)، والدارقطني (385هـ)، والبيهقي (458هـ)، فهؤلاء هم الذين أقصدهم في عنوان البحث بقولي: "النقاد المتقدمين"، ومعيار اختيارهم هو اشتهارهم بالإمامة في علل الحديث، ورئاستهم في هذا الشأن، فأَنْظُرُ في نقدهم لبعض أحاديث الصحيحين، **سواء جزمنا باطلاعهم على وجود الحديث في كتاب الصحيح أم لا**[4]**، وأما انتقادات غيرهم من المحدثين فليست محل دراسة في هذا البحث.**

النوع الثاني: الانتقادات الموجهة لبعض أسانيد أحاديث الصحيحين دون المتون، إذ من المعلوم أن البخاري ومسلما كثيرا ما يرويان الحديث الواحد من أوجه عدة، فإذا انتُقد واحدٌ من هذه الأوجه فالناقد لا يعني – بالضرورة – نقد أصل الحديث ومتنه، ولذلك يقول ابن الصلاح رحمه الله: "**أكثر استدراكاته – يعني الدارقطني – على البخاري ومسلم قدحٌ في أسانيدها** ، غيرُ

---

(4) يقول أبو جعفر العقيلي رحمه الله: "لما ألف البخاري كتاب الصحيح عرضه على أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني غيرهم، فاستحسنوه وشهدوا له بالصحة إلا في أربعة أحاديث، قال العقيلي: والقول فيها قول البخاري، وهي صحيحة" انتهى. "فتح الباري"، ابن حجر العسقلاني (ت 852هـ)، (7/1)، دار الفكر، تحقيق: عبد العزيز بن باز، محب الدين الخطيب. وقال أيضا (347/1): "قال مكي بن عبد الله: سمعت مسلم بن الحجاج يقول: عرضت كتابي هذا على أبي زرعة الرازي، فكل ما أشار أن له علة تركته" انتهى.

مخرجٍ لمتون الأحاديث من حيِّز الصحة" [5]، فمثل هذه الانتقادات هي من قبيل المناقشات العلمية، وليست من قبيل الطعن في ثبوت الحديث، فليست محل دراسة في هذا البحث.

النوع الثالث: كما لا بد من استبعاد الأحاديث المنتقدة في الصحيحين التي صححها البخاري ومسلم لتوافر المتابعات والشواهد الكثيرة لها؛ **سواء كانت هذه المتابعات والشواهد مخرجه في الصحيح نفسه أم خارجه**، وهذا الضابط من أخطر وأهم ما يجب أن يتنبه له الباحث، ذلك أن البخاري ومسلما أسندا في صحيحيهما بعض الأسانيد التي يعلمان علتها، بسبب ضعف رواتها عندهما[6]، أو انقطاع، ولكنهما قد يخرجانها في الصحيح لوقوفهما على المتابعات والشواهد التي تدل على ثبوت أصل هذا الحديث، وإنما أورداه من هذا الوجه الضعيف لتحقيق بعض مقاصد التأليف لديهما، كما قال الإمام مسلم رحمه الله: "وإنما أدخلت من حديث أسباط، وقطن، وأحمد، ما قد رواه الثقات عن شيوخهم، إلا أنه ربما وقع إلي عنهم بارتفاع، ويكون عندي من رواية من هو أوثق منهم بنزول، فأقتصر على أولئك، **وأصل الحديث معروف من رواية الثقات**"[7]

---

(5) ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري (643هـ)، صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، (ص/177)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2، 1408هـ، تحقيق موفق عبدالله عبدالقادر.

وقال ابن حجر رحمه الله عن الأحاديث المنتَقَدَة :"وقد حررتها وحققتها وقسمتها وفصلتها، لا يظهر منها ما يؤثر في أصل موضوع الكتاب بحمد الله إلا النادر" انتهى. "فتح الباري" (348/1).

بل إن الدارقطني في كثير من تتبعاته إنما يسوقها ليرجح الوجه الذي أخرجه به صاحبا الصحيح، وليس لانتقاد الحديث، مثاله حديث رقم: (105) في "التتبع"، وهو حديث (عَن كعب أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا قدم من سفر ضحى بدأ بالمسجد فصلى فيه ركعتين)

وأما حين يسوق الدارقطني بعض الاختلاف في إسناد الصحيح، ولا يصرح بالراجح من الأوجه المسوقة، فلا يعني ذلك أنه يختار الحكم باضطراب الحديث، ولا أنه يرجح الوجه الذي ساقه في تتبعه، فكم من حديث كان صنيع الدارقطني فيه ذلك، ثم نرى في كتابه " العلل " أنه يصحح فيه الوجه الذي أخرجه به البخاري ومسلم، مثاله كلامه على حديث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ الجزية من مجوس هجر. في "التتبع" رقم: (291)، ولكنه في "العلل" (303/4) صحح الوجه الذي أخرجه البخاري.

(6) حاول بعض الشيعة اليوم الطعن على البخاري بسبب وقوفه على أسماء من رواة الصحيح، ضعفهم البخاري نفسه في كتب التراجم، ويخرج لهم في الصحيح، ولا يعلم هذا الطاعن أنه لم يأت بجديد، فالعلماء متفقون على أن البخاري يخرج للثقة والضعيف عنده، ولكن يخرج للضعيف انتقاء إذا ثبت حفظه للحديث المعين بأدلة أخرى.

(7) أبو زرعة الرازي، عبيد الله بن عبد الكريم، (ت 264هـ) أسامي الضعفاء ومن تكلم فيهم من المحدثين، (ص/676). ولذلك يقول الحافظ ابن رجب رحمه الله: "اعلم أنه قد يخرج في الصحيح لبعض من تُكلم فيه إما متابعة واستشهاداً، وذلك معلوم، وقد يخرج من حديث بعضهم ما هو معروف عن شيوخه من طرق أخرى، ولكن لم يكن وقع لصاحب الصحيح ذلك الحديث إلا من طريقه، إما مطلقاً، أو بعلو، فإذا كان الحديث معروفاً عن

ولذلك يقول الحافظ ابن حجر رحمه الله: "ينبغي أن يزاد في التعريف بالصحيح فيقال: هو الحديث الذي يتصل إسناده بنقل العدل التام الضبط، **أو القاصر عنه إذا اعتضد**، عن مثله، إلى منتهاه، ولا يكون شاذا ولا معللا. وإنما قلت ذلك – يعني: أو القاصر عنه إذا اعتضد – لأنني **اعتبرت كثيرا من أحاديث الصحيحين فوجدتها لا يتم الحكم عليها بالصحة إلا بذلك**"[(8)]

إذا عرفنا ذلك تبين أن انتقاد أحد النقاد الأوائل لإخراج البخاري ومسلم لهذا النوع من الحديث لا يريد به تضعيف أصل الحديث ومتنه، وإنما الوجه الذي أخرجه به صاحبا الصحيح، وإلا فأصل الحديث ثابت عندهم جميعا – أعني عند الناقد، وعند صاحب الصحيح –.

النوع الرابع: الانتقادات الموجهة للأحاديث التي نبَّه البخاري ومسلم على وجه العلة فيها من خلال مسالك التعليل الكثيرة لديهما في صحيحيهما، فإذا تنبه الناظر إلى أن الصحيحين ليسا كتاب حديث محض فقط، بل هما من كتب التعليل أيضا: انحلت له الكثير من الإشكالات المنتشرة اليوم.

وقد كان ابن تيمية رحمه الله من أوائل من نبه إلى هذه الفكرة، وذلك حين قال: "ولا يكاد – يعني الإمام البخاري – يروي لفظا فيه انتقاد إلا ويروي اللفظ الآخر الذي يبين أنه منتقد، فما في كتابه لفظ منتقد إلا وفي كتابه ما يبين أنه منتقد"[(9)]

الأعمش صحيحاً عنه، ولم يقع لصاحب الصحيح عنه بعلو إلا من طريق بعض من تكلم فيه من أصحابه خرجه عنه" انتهى. "شرح علل الترمذي" (831/2)، تحقيق همام سعيد، مكتبة الرشد، الرياض، 2001م.

(8) ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، (ت 852هـ)، النكت على كتاب ابن الصلاح، (417/1)، وبقية كلام الحافظ قوله: "ومن ذلك حديث أبي بن العباس بن سهل بن سعد عن أبيه عن جده رضي الله تعالى عنه في ذكر خيل النبي صلى الله عليه وسلم. وأُبيٌّ هذا قد ضعفه لسوء حفظه أحمد بن حنبل ويحي بن معين والنسائي، ولكن تابعه عليه أخوه عبد المهيمن بن العباس؛ أخرجه ابن ماجه من طريقه. وعبد المهيمن أيضا فيه ضعف، فاعتضد. وانضاف إلى ذلك أنه ليس من أحاديث الأحكام، فلهذه الصورة المجموعية حكم البخاري بصحته. وكذا حكم بصحة حديث معاوية بن إسحاق بن طلحة عن عمته عائشة بنت طلحة عن عائشة رضي الله عنها أنها سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن الجهاد فقال "جهادكن الحج والعمرة". ومعاوية ضعفه أبو زرعة ووثقه أحمد والنسائي، وقد تابعه عليه عنده حبيب ابن أبي عمرة فاعتضد. في أمثلة كثيرة قد ذكرت الكثير منها في مقدمة شرح البخاري، ويوجد في كتاب مسلم منها أضعاف ما في البخاري. والله أعلم" انتهى.

(9) ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، (ت728هـ)، منهاج السنة النبوية، (155/7)، مدينة النشر. ويقول الحافظ ابن حجر رحمه الله: " ومنها ما يشير صاحب الصحيح الى علته كحديث يرويه مسندا ثم يشير الى أنه يروى مرسلا فذلك مصير منه الى ترجيح رواية من أسنده على من أرسله" انتهى. "النكت على ابن الصلاح"، (383/1)

ومن أمثلة مراعاة هذا الضابط حديث أخرجه الإمام مسلم رحمه الله (رقم/404) من طريق أبي عوانة، عن قتادة، عن يونس بن جبير، عن حطان الرقاشي، عن أبي موسى الأشعري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (إذا صليتم فأقيموا صفوفكم، ثم ليؤمكم أحدكم، فإذا كبر فكبروا، وإذا قال غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقولوا

النوع الخامس: الانتقادات التي كان غرضها بيان الأصح من أوجه الحديث، مع التسليم بكون ما في البخاري ومسلم صحيح، لكن غرض الناقد طلب الكمال، وفي ذلك يقول الشيخ أحمد شاكر رحمه الله: "لم يفهموا اعتراض المتقدمين الذين أرادوا بنقدهم أن بعض أسانيدهما خارجة عن الدرجة العليا من الصحة التي التزمها الشيخان، لم يريدوا أنها أحاديث ضعيفة قط"[(10)]

وبعد هذه الضوابط، ومن خلال الاستقراء – شبه الكامل [(11)] – لما انتُقد على الصحيحين، يمكن حصر أجناس تعليل النقاد المتقدمين في الصور الآتية:

أولا: تعليل الحديث بمخالفة الثقات في وصله، وأن المحفوظ فيه الانقطاع أو الإرسال.

مثاله: تعليل الدارقطني حديث (يَدْخُلُ الْجَنَّةَ أَقْوَامٌ أَفْئِدَتُهُمْ مِثْلُ أَفْئِدَةِ الطَّيْرِ) [(12)] حيث قال: "لم يتابع أبو النضر على وصله عن أبي هريرة، والمحفوظ عن إبراهيم بن سعد، عن أبيه، عن أبي سلمة مرسلا عن النبي صلى الله عليه وسلم. كذلك رواه يعقوب وسعد ابنا إبراهيم، وغيرهما، عن إبراهيم بن سعد، **والمرسل هو الصواب**"[(13)]

ومثاله أيضا تعليل أبي حاتم وأبي زرعة حديث: (لَا تَخْتَصُّوا لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ بِقِيَامٍ مِنْ بَيْنِ اللَّيَالِي وَلَا تَخُصُّوا يَوْمَ الْجُمُعَةِ بِصِيَامٍ مِنْ بَيْنِ الْأَيَّامِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي صَوْمٍ يَصُومُهُ أَحَدُكُمْ)[(14)]

آمين يجبكم الله...الخ) ثم عقبه بإسناد الحديث عن جماعة آخرين عن قتادة ثم قال: "**في هذا الإسناد بمثله، وفي حديث جرير عن سليمان عن قتادة من الزيادة: (وإذا قرأ فأنصتوا)**"، فظن بعض الناس أن مسلما بهذا يكون قد أخرج زيادة: (وإذا قرأ فأنصتوا) في صحيحه، رغم أن أكثر النقاد الأوائل، كالبخاري، والدارقطني، والبيهقي ردوا هذه الزيادة لمخالفة الثقة فيها الثقات، انظر: "الصلاة خلف الإمام" للبيهقي (ص/131)
ولكن الصواب أن طريقة ذكر مسلم لهذه الزيادة تدل على أنه لم يرد إخراجها في صلب الصحيح، بل أراد الإشارة إلى تفرد الراوي بها، وكفى بذلك سببا لعدم سياق الزيادة مساق الإقرار والاستشهاد. وانظر مثالا آخر أيضا في "الأنوار الكاشفة"، للعلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، (ت1386هـ)، (ص/230)، عالم الكتب، 1983هـ.

(10) تحقيق مسند أحمد بن حنبل، (125/12)

(11) اعتمدت في هذا الاستقراء على كتب عدة: هدي الساري للحافظ ابن حجر، الإلزامات والتتبع للدارقطني، الأحاديث المنتقدة في الصحيحين لمصطفى باحو، كتب المعاصرين التي تخصصت في انتقاد الصحيحين، مثل: أضواء على السنة المحمدية لمحمود أبي رية، وما شاكله من الكتب التي ستأتي تسميتها في ثنايا البحث.

(12) صحيح مسلم، كتاب الجنة، باب يدخل الجنة أقوام أفئدتهم مثل أفئدة الطير، (حديث رقم/ 2840) من حديث أبي النضر هاشم بن القاسم الليثي، حدثنا إبراهيم بن سعد، حدثنا أبي، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم.

(13) الدارقطني، علي بن عمر، (ت 385هـ)، الإلزامات والتتبع، (رقم/ 6)، تحقيق مقبل الوادعي، دار الكتب العلمية. ونحوه في "العلل" (312/9)

(14) صحيح مسلم، كتاب الصيام، باب كراهة صيام يوم الجمعة منفردا، حديث رقم: (1144)

فقد قال ابن أبي حاتم رحمه الله: "سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه حسين الجعفي، عن زائدة، عن هشام، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: لا تخصوا ليلة الجمعة بقيام، ولا يوم الجمعة بصيام.

فقالا: هذا وهم، إنما هو عن ابن سيرين، عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل، ليس فيه ذكر أبي هريرة. رواه أيوب، وهشام، وغيرهما كذا مرسلا. قلت لهما: الوهم ممن هو من زائدة، أو من حسين. فقالا: ما أخلقه أن يكون الوهم من حسين"[15]

ثانيا: تعليل الحديث بمخالفة الثقات في رفعه، وأن المحفوظ فيه الوقف.

من أمثلته تعليل حديث: (عَشْرٌ مِنْ الْفِطْرَةِ)[16] بأن راويه مصعب بن شيبة تفرد بروايته عن طلق بن حبيب، عن عبد الله بن الزبير، عن عائشة مرفوعا. وقد خالفه رواة حفاظ آخرون، كما قال الدارقطني رحمه الله: "خالفه رجلان حافظان، سليمان، وأبو بشر، روياه عن طلق بن حبيب من قوله..ومصعب منكر الحديث" [17]، وقال النسائي رحمه الله: "حديث سليمان التيمي، وجعفر بن إياس أشبه بالصواب من حديث مصعب بن شيبة، ومصعب منكر الحديث" [18]، وقد قال أحمد بن حنبل رحمه الله – في مصعب بن شيبة–: " أحاديثه مناكير، منها: (عشر من الفطرة)"[19]

ومثاله أيضا تعليل حديث: (يُؤْتَى بِجَهَنَّمَ يَوْمَئِذٍ لَهَا سَبْعُونَ أَلْفَ زِمَامٍ مَعَ كُلِّ زِمَامٍ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ يَجُرُّونَهَا) [20] حيث رواه حفص بن غياث، حدثنا أبي، عن العلاء بن خالد الكاهلي، عن شقيق، عن ابن مسعود به. قال الدارقطني: "رفعه وهم، رواه الثوري ومروان وغيرهما عن

---

(15) الدارقطني، علي بن عمر، (ت 385هـ)، (198/1)، تحقيق محفوظ الرحمن، دار طيبة، الرياض، 1985م.

(16) صحيح مسلم، كتاب الطهارة، باب خصال الفطرة، حديث رقم: (261).

(17) التتبع، (رقم/182)

(18) النسائي، أحمد بن شعيب، (ت303هـ)، السنن، (128/8)، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، 1986م. وقال أبو حاتم في مصعب بن شيبة: لا يحمدونه، وليس بقوي. "الجرح والتعديل" (305/8)

(19) العقيلي، محمد بن عمرو، (ت 322هـ)، الضعفاء الكبير، (197/4)، تحقيق عبد المعطي القلعجي، دار المكتبة العلمية، 1984م. يقول ابن حجر: والذي يظهر لي أنها ليست بعلة قادحة، فإن راويها مصعب بن شيبة وثقه ابن معين والعجلي وغيرهما، ولينه أحمد وأبو حاتم وغيرهما فحديثه حسن، وله شواهد في حديث أبي هريرة وغيره، فالحكم بصحته من هذه الحيثية سائغ. "فتح الباري" (337/10)

(20) صحيح مسلم، كتاب الجنة، 12 – باب في شدة حر نار جهنم وبعد قعرها وما تأخذ من المعذبين، رقم: (2842)

العلاء بن خالد موقوفا" [21]. وقال في العلل: "الموقوف أصح عندي وإن كان مسلم قد أخرج حديث عمر بن حفص في الصحيح"[22].

وقال الترمذي: "والثوري لا يرفعه"[23]

ومن أمثلته المشهورة أيضا حديث التربة المروي عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِيَدِي فَقَالَ: (خَلَقَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ التُّرْبَةَ يَوْمَ السَّبْتِ، وَخَلَقَ فِيهَا الْجِبَالَ يَوْمَ الْأَحَدِ، وَخَلَقَ الشَّجَرَ يَوْمَ الِاثْنَيْنِ، وَخَلَقَ الْمَكْرُوهَ يَوْمَ الثُّلَاثَاءِ، وَخَلَقَ النُّورَ يَوْمَ الْأَرْبِعَاءِ، وَبَثَّ فِيهَا الدَّوَابَّ يَوْمَ الْخَمِيسِ، وَخَلَقَ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَام بَعْدَ الْعَصْرِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فِي آخِرِ الْخَلْقِ، فِي آخِرِ سَاعَةٍ مِنْ سَاعَاتِ الْجُمُعَةِ فِيمَا بَيْنَ الْعَصْرِ إِلَى اللَّيْلِ)[24]

قال البخاري: "**وقال بعضهم:** عن أبي هريرة عن كعب، وهو أصح"[25]، ونُقل تعليله عن علي بن المديني[26]، ويحيى بن معين أيضا[27].

ثالثا: تعليل الحديث بمخالفة الثقات بزيادة كلمة أو جملة في الحديث

مثاله: تفرد علي بن مسهر بزيادة لفظة (فليرقه) في حديث ولوغ الكلب [28]، وقد قال الإمام النسائي رحمه الله: "لا أعلم أحدا تابع علي بن مسهر على قوله: (فليرقه)" [29]، وقال ابن عبد البر: "أما هذا اللفظ في حديث الأعمش (فليهرقه) فلم يذكره أصحاب الأعمش الثقات

---

(21) التتبع، (رقم/93)

(22) العلل، (87/5)

(23) سنن الترمذي، كتاب صفة جهنم، باب ما جاء في صفة النار، حديث رقم: (2573)

(24) رواه مسلم، كتاب صفات المنافقين، باب ابتداء الخلق وخلق آدم عليه السلام، حديث رقم: (2789)

(25) البخاري، محمد بن إسماعيل، (ت256هـ)، التاريخ الكبير، (413/1)، تحقيق هاشم الندوي، دار الفكر.

(26) نقله ابن كثير، إسماعيل بن عمر بن كثير، (ت 774هـ)، في "تفسير القرآن العظيم" (215/1)، تحقيق سامي سلامة، دار طيبة، 1999م.

(27) نقله ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، (ت728هـ)، كما في مجموع الفتاوى، (256/1)، جمع عبد الرحمن بن قاسم، ولم أقف على كلام ابن معين في مرجع آخر!

(28) الحديث يرويه مسلم في كتاب الطهارة، باب حكم ولوغ الكلب، حديث رقم: (279)، ونصه: عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ أَخْبَرَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ أَبِي رَزِينٍ وَأَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءِ أَحَدِكُمْ فَلْيُرِقْهُ ثُمَّ لِيَغْسِلْهُ سَبْعَ مِرَارٍ) وحدثني محمد بن الصباح، حدثنا إسماعيل بن زكرياء، عن الأعمش بهذا الإسناد مثله، ولم يقل: (فليرقه). وقد ذكر الإراقة حماد بن زيد عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة موقوفا وإسناده صحيح أخرجه الدارقطني وغيره. كما في "فتح الباري" (275/1)

(29) السنن، (53/1)

الحفاظ، مثل شعبة وغيره"[30]

ومثاله أيضا حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (مَنْ أَعْتَقَ نَصِيبًا أَوْ شَقِيصًا فِي مَمْلُوكٍ فَخَلَاصُهُ عَلَيْهِ فِي مَالِهِ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ وَإِلَّا قُوِّمَ عَلَيْهِ فَاسْتُسْعِيَ بِهِ غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ) رواه البخاري[31] ومسلم[32] من طرق عن قتادة، عن النضر بن أنس، عن بشير ابن نهيك، عن أبي هريرة به هكذا كاملا، بزيادة الجملة الأخيرة في الاستسعاء.

فقد أعل بعض النقاد الجملة الأخيرة بأن شعبة وهشاما الدستوائي ووافقهما همام: حين يروون الحديث عن قتادة لا يذكرون الاستسعاء. قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: "نقل الخلال في "العلل" عن أحمد أنه ضعف رواية سعيد في الاستسعاء"[33] وقال الدارقطني رحمه الله: "روى هذا الحديث شعبة وهشام – وهما أثبت مَن روى عن قتادة – ولم يذكرا في الحديث الاستسعاء، ووافقهما همام، وفصل الاستسعاء من الحديث فجعله من رواية قتادة وقوله، لا من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم..وهو أولى بالصواب"[34]

ومثله أيضا تفرد عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار، عن أبي حازم، عن سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (رِبَاطُ يَوْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ خَيْرٌ مِنْ الدُّنْيَا وَمَا عَلَيْهَا، وَمَوْضِعُ سَوْطِ أَحَدِكُمْ مِنْ الْجَنَّةِ خَيْرٌ مِنْ الدُّنْيَا وَمَا عَلَيْهَا، وَالرَّوْحَةُ يَرُوحُهَا

---

(30) ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله (ت 463هـ)، التمهيد، (273/18)، تحقيق مصطفى العلوي – محمد البكري، مؤسسة قرطبة.

(31) صحيح البخاري، كتاب العتق، باب إذا أعتق نصيبا في عبد وليس له مال استسعى العبد غير مشقوق عليه على نحو الكتابة، رقم: (2527)

(32) صحيح مسلم، كتاب العتق، باب ذكر سعاية العبد، رقم: (1503) يقول الإمام النووي رحمه الله: قال العلماء: ومعنى الاستسعاء في الحديث أن العبد يكلف الاكتساب والطلب حتى تحصل قيمة نصيب الشريك الآخر، فإذا دفعها إليه عتق، هكذا فسره جمهور القائلين بالاستسعاء. وقال بعضهم هو أن يخدم سيده الذي لم يعتق بقدر ماله فيه من الرق فعلى هذا تتفق الأحاديث (غير مشقوق عليه) أي: لا يكلف ما يشق عليه، وفي الحديث أن من أعتق نصيبه من عبد مشترك قوم على باقيه إذا كان موسرا بقيمة عدل، سواء كان العبد مسلما أو كافرا، وسواء كان الشريك مسلما أو كافرا، وسواء كان العتيق عبدا أو أمة، ولا خيار للشريك في هذا، ولا للعبد، ولا للمعتق، بل ينفذ هذا الحكم وإن كرهه كلهم مراعاة لحق الله تعالى في الحرية" انتهى. "صحيح مسلم" (1140/2)

(33) ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر (ت 852هـ)، فتح الباري، (157/5)، تحقيق محب الدين الخطيب، الطبعة السلفية.

(34) التتبع، (رقم/ 25)، وانظر أمثلة أخرى في كتاب: "الأحاديث المنتقدة في الصحيحين"، لمصطفى باحو، (349/1)، (353/2)، (372/2)، دار الضياء، طنطا، ط1، 2005م.

الْعَبْدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ الْغَدْوَةُ خَيْرٌ مِنْ الدُّنْيَا وَمَا عَلَيْهَا)[35]، فقد زاد عبد الرحمن الجملة الأولى، ولم يوافقه على زيادتها الثقات الكثيرون الذين رووا الحديث عن أبي حازم. لذلك قال الدارقطني: "لم يقل هذا غير عبد الرحمن، وغيره أثبت منه، وباقي الحديث صحيح"[36]

رابعا: تعليل الحديث بعدم سماع الراوي من الشيخ.

مثاله تعليل الدارقطني أحاديث أبي بكرة رضي الله عنه في صحيح البخاري، وهي حديث: (لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَّوْا أَمْرَهُمْ امْرَأَةً)[37]، وحديث: (ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ وَلَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يُصْلِحَ بِهِ بَيْنَ فِئَتَيْنِ مِنْ الْمُسْلِمِينَ) [38]، وحديث: (زَادَكَ اللَّهُ حِرْصًا وَلَا تَعُدْ) [39] قال الدارقطني: والحسن لا يروي إلاَّ عَن الأحنف، عَن أبي بكرة[40].

خامسا: تعليل الحديث بمخالفته الوجه الذي رواه به أحفظ الرواة عن الشيخ.

مثاله حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: (أَتَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْغَائِطَ، فَأَمَرَنِي أَنْ آتِيَهُ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ، فَوَجَدْتُ حَجَرَيْنِ، وَالْتَمَسْتُ الثَّالِثَ فَلَمْ أَجِدْهُ، فَأَخَذْتُ رَوْثَةً فَأَتَيْتُهُ بِهَا، فَأَخَذَ الْحَجَرَيْنِ وَأَلْقَى الرَّوْثَةَ وَقَالَ: هَذَا رِكْسٌ)[41]

مدار هذا الحديث على أبي إسحاق السبيعي، ولكن اختلف الرواة عنه اختلافا كبيرا، فأخرجه البخاري من طريق زهير، عن أبي إسحاق، قال: ليس أبو عبيدة ذكره، ولكن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه، أنه سمع عبد الله يقول..فذكره.

ولكن رجح الإمامان أبو زرعة والترمذي رواية إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبد الله.

وأبو عبيدة لم يسمع من عبد الله بن مسعود.

---

(35) صحيح البخاري، كتاب الجهاد، باب فضل رباط يوم فى سبيل الله وقول الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا اصبروا) إلى آخر الآية، حديث رقم: (2892)

(36) التتبع، (رقم/71)

(37) صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب كتاب النبى – صلى الله عليه وسلم – إلى كسرى وقيصر، حديث رقم: (4425)

(38) صحيح البخاري، كتاب الصلح، باب قول النبى للحسن بن على..، حديث رقم: (2704)

(39) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الأذان، باب إذا ركع دون الصف، حديث رقم: (783)

(40) التتبع، (رقم/ 88–91)، وقال الحاكم: قلت للدراقطني: زياد الأعلم؟ قال هو قليل الحديث جدًا، اشتهر بحديث: (زادك الله حرصًا ولا تعد)، وفيه إرسال؛ لأن الحسن لم يسمع من أبي بكرة. وذلك رغم قول البخاري عقب تخريجه حديث: (ابني هذا سيد): "قال لي على بن عبد الله – يعني المديني –: إنما ثبت لنا سماع الحسن من أبى بكرة بهذا الحديث"؛ لما فيه من تصريح الحسن بسماع أبي بكرة.

([41]) رواه البخاري، كتاب الوضوء، باب لا يستنجى بروث، حديث رقم: (156)

قال أبو زرعة الرازي رحمه الله: "والصحيح عندي: حديث أبي عبيدة ، والله أعلم. وكذا يروي إسرائيل ، يعني : عن أبي إسحاق ، عن أبي عبيدة ، وإسرائيل أحفظهم"[42]

وقال الترمذي رحمه الله: "وسألت محمدا عن هذا ، فلم يقض فيه بشيء وكأنه رأى حديث زهير ، عن أبي إسحاق ، عن عبد الرحمن بن الأسود ، عن أبيه ، عن عبد الله ، أشبه ، ووضعه في كتاب الجامع. وأصح شيء في هذا عندي حديث إسرائيل وقيس، عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبد الله؛ لأن إسرائيل أثبت وأحفظ لحديث أبي إسحاق من هؤلاء، وتابعه على ذلك قيس بن الربيع" [43] وقال الدارقطني رحمه الله: "في النفس منه شيء لكثرة الاختلاف عن أبي إسحاق"[44]

سادسا: تعليل الحديث بتفرد الراوي الذي لا يحتمل تفرده به.

ومثاله: إعلال الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (مَا مِنْ نَبِيٍّ بَعَثَهُ اللَّهُ فِي أُمَّةٍ قَبْلِي إِلَّا كَانَ لَهُ مِنْ أُمَّتِهِ حَوَارِيُّونَ وَأَصْحَابٌ يَأْخُذُونَ بِسُنَّتِهِ وَيَقْتَدُونَ بِأَمْرِهِ ثُمَّ إِنَّهَا تَخْلُفُ مِنْ بَعْدِهِمْ خُلُوفٌ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ وَيَفْعَلُونَ مَا لَا يُؤْمَرُونَ فَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِيَدِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ وَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِلِسَانِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ وَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِقَلْبِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ وَلَيْسَ وَرَاءَ ذَلِكَ مِنْ الْإِيمَانِ حَبَّةُ خَرْدَلٍ)[45]

قال أبو داود: "سمعت أحمد ذكر حديث صالح بن كيسان، عن الحارث ابن فُضيل الخطمي، عن جعفر بن عبد الله بن الحكم، عن عبد الرحمن بن عبد الله ابن الحكم، عن عبد الرحمن بن المِسوَر بن مخرمَة، عن أبي رافع، عن عبد الله ابن مسعود، عن النبي صلى الله عليه وسلم: (يكون أمراء يقولون ما لا يفعلون، فمن جاهدهم بيده). قال أحمد: جعفر هذا هو أبو

---

(42) ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس، (ت 327هـ)، العلل، (42/1)، تحقيق سعد الحميد – خالد الجريسي.

(43) سنن الترمذي، أبواب الطهارة، باب الاستنجاء بحجرين، حديث رقم: (17)

(44) التتبع، (رقم/227)، وقد أطال الحافظ ابن حجر رحمه الله في شرح الاختلاف في هذا الحديث، وترجيح الوجه الذي أخرجه به البخاري، ثم قال: "فانظر إلى هذا الحديث كيف حكم عليه بالمرجوحية مثل أبي حاتم وأبي زرعة...ومع ذلك فتبين بالتنقيب والتتبع التام أن الصواب في الحكم له" انتهى باختصار. "فتح الباري" (349/1)

(45) رواه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان وأن الإيمان يزيد وينقص وأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجبان، حديث رقم: (50)

عبد الحميد بن جعفر، **والحارث بن فُضيل ليس بمحمود الحديث، وهذا الكلام لا يشبه كلام ابن مسعود، ابن مسعود يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (اصبروا حتى تلقَوني)**"[46]

ويقول الحافظ ابن رجب رحمه الله: "استنكر الإمام أحمد هذا الحديث – في رواية أبي داود– وقال: هو خلاف الأحاديث التي أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيها بالصبر على جور الأئمة. وقد يجاب عن ذلك بأن التغيير باليد لا يستلزم القتال، وقد نص على ذلك أحمد أيضا في رواية صالح فقال: التغيير باليد ليس بالسيف والسلاح، فحينئذ جهاد الأمراء باليد أن يزيل بيده ما فعلوه من المنكرات، مثل أن يريق خمورهم، أو يكسر آلات اللهو التي لهم، أو نحو ذلك، أو يبطل بيده ما أمروا به من الظلم إن كان له قدرة على ذلك، وكل ذلك جائز، وليس هو من باب قتالهم، ولا من الخروج عليهم الذي ورد النهي عنه، فإن هذا أكثر ما يخشى منه أن يقتله الأمراء وحده، وأما الخروج عليهم بالسيف فيخشى منه الفتن التي تؤدي إلى سفك دماء المسلمين، نعم إن خشي في الإقدام على الإنكار على الملوك أن يؤذي أهله أو جيرانه لم ينبغ له التعرض لهم حينئذ؛ لما فيه من تعدي الأذى إلى غيره، كذلك قال الفضيل بن عياض وغيره، ومع هذا متى خاف على نفسه السيف أو السوط أو الحبس أو القيد أو النفي أو أخذ المال أو نحو ذلك من الأذى سقط أمرهم ونهيهم، وقد نص الأئمة على ذلك"[47]

ومثاله أيضا تضعيف أبي زرعة الرازي حديث: (كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَذْكُرُ اللَّهَ عَلَى كُلِّ أَحْيَانِهِ) [48]، فقد انفرد بهذا الحديث زكريا بن أبي زائدة، عن خالد بن سلمة، عن البهي، عن عروة، عن عائشة رضي الله عنها. فقال أبو زرعة: "ليس بذاك، هو حديث لا يروى إلا من هذا الوجه"[49]

---

(46) مسائل الإمام أحمد برواية أبي داود، (ص 418) (رقم1950)، ورواه الخلال في "السنة" (142/1)، وفي "المنتخب من العلل للخلال" (ص169–170)، والحارث بن فضيل: وثقه ابن معين، والنسائي، وقال ابن حبان: كان من خيار أهل المدينة، ولم أقف على من يتكلم فيه سوى النقل السابق عن أحمد بن حنبل. انظر: "تهذيب التهذيب" (265/2)

(47) ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب (ت 795هـ)، جامع العلوم والحكم، (ص/ 322)، دار المعرفة، بيروت، 1408هـ.

(48) رواه مسلم، كتاب الحيض، باب ذكر الله تعالى في حال الجنابة وغيرها، حديث رقم: (373) قال الترمذي في "السنن" (رقم/ 3384): "هذا حديث حسن غريب، لا نعرفه إلا من حديث يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، والبهي اسمه : عبد الله"، وقال في "العلل الكبير" (رقم/441): "سألت محمدا عن هذا الحديث فقال : هو حديث صحيح" انتهى.

(49) العلل (51/1)، وتكملة النقل السابق جاء فيه: "فذكرت قول أبي زرعة لأبي رحمه الله فقال: الذي أرى أن يذكر الله على كل حال، على الكنيف وغيره، على هذا الحديث" انتهى.

سابعا: تعليل الحديث بضعف أحد رواته من غير أن يكون له متابع صالح.

مثاله: حديث أُبَي بْن عَبَّاسِ بْنِ سَهْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ: (كَانَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَائِطِنَا فَرَسٌ يُقَالُ لَهُ اللُّحَيْفُ. قَالَ أَبُو عَبْد اللَّهِ: وَقَالَ بَعْضُهُمُ اللُّخَيْفُ) [50]، قال الدارقطني: "وأبي هذا ضعيف"[51]

وهكذا يمكننا الجزم بأن النقد العلمي الذي توجه إلى بعض أحاديث الصحيحين من قبل النقاد الأوائل كان خاضعا لقواعد المحدثين، منضبطا بمسالك التعليل المشهورة.

أما النقد المعاصر فقد انحاد – في كثير من أمثلته– عن منهج النقاد المتقدمين في النقد، في جوانب عدة:

1– انحاد في عدم مراعاة الضوابط التي ذكرناها في بداية هذا البحث، فكان كثير من المعاصرين يعل الحديث وهو يظن أن صاحب الصحيح أخرجه على وجه التصحيح، في حين أنه إنما أخرجه على وجه التعليل، أو أخرجه بإيراد أوجه الاختلاف فيه ليشير إلى اطلاعه على الخلاف ووجه الانتقاد، وهذا يعني أن الكتابين لم يرد لهما أن يتمحضا لاشتمال الأوجه الصحيحة، بل أراد المؤلفان أيضا أن يشتمل كتاباهما على مناقشات علمية مرنة في النقد الحديثي.

ومثاله حديث: (أَنَّ جَارِيَةً كَانَتْ تَرْعَى غَنَمًا بِسَلْعٍ، فَأَبْصَرَتْ بِشَاةٍ مِنْ غَنَمِهَا مَوْتًا، فَكَسَرَتْ حَجَرًا فَذَبَحَتْهَا، فَقَالَ لِأَهْلِهِ: لَا تَأْكُلُوا حَتَّى آتِيَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَسْأَلَهُ، أَوْ حَتَّى أُرْسِلَ إِلَيْهِ مَنْ يَسْأَلُهُ. فَأَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْ بَعَثَ إِلَيْهِ فَأَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ

ويبدو أن علته تفرد خالد بن سلمة المعروف بالفأفاء، كوفي ناصبي، وهو – وإن كان وثقه أحمد، وعلي بن المديني، وابن معين، والنسائي– إلا أنه قال فيه أبو حاتم: شيخ يكتب حديثه. وقال أبو أحمد ابن عدى: في عداد من يجمع حديثه، ولا أرى برواياته بأسا. انظر: "تهذيب التهذيب" (96/3)

ولعل فيه علة أخرى عندهم، وهي عبد الله البهي، فقد قال فيه أبو حاتم الرازي: "لا يحتج بالبهي، وهو مضطرب الحديث" انتهى. "العلل"، ولم أقف على من يوثقه غير ابن سعد. انظر: "تهذيب التهذيب" (90/6)

(50) صحيح البخاري، كتاب الجهاد، باب اسم الفرس والحمار، حديث رقم: (2855)

(51) أبي بن العباس: قال فيه أحمد بن حنبل: منكر الحديث. وقال يحيى بن معين: ضعيف. وقال النسائي: ليس بالقوي. وقال العقيلي: له أحاديث لا يتابع على شيء منها. انظر: " تهذيب التهذيب" (186/1)

نعم، تابعه أخوه عبد المهيمن بن العابس كما عند البيهقي في "السنن الكبرى"، (25/10) ولكن عبد المهيمن هذا منكر الحديث.

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِأَكْلِهَا)[52]، قال الدارقطني: "والاختلاف فيه كثير" [53]، وقال الحافظ ابن حجر: "هو كما قال، وعلته ظاهرة، والجواب عنه فيه تكلف وتعسف"[54]

ومع ذلك نقول: إن إخراج الإمام البخاري للحديث من أوجه عديدة، وذكره الاختلاف في الحديث في صحيحه، يدل على أن له مقصدا من إيراده في الصحيح، وأن الظن بأن البخاري أراد الجزم بتصحيحه من غير نظر في الانتقاد الموجه إليه هو ظن بعيد.

2- وانحاد بأن لم ينضبط بقواعد التعليل التي انضبط بها نقد المحدثين الأوائل، ولو رحنا نسوق الأمثلة على هذا النوع من الحياد لاستغرق ذلك مئات الصفحات.

ومن ذلك: ما قاله إسماعيل الكردي في إعلال حديث: (مَا مِنْ مَوْلُودٍ يُولَدُ إِلَّا نَخَسَهُ الشَّيْطَانُ فَيَسْتَهِلُّ صَارِخًا مِنْ نَخْسَةِ الشَّيْطَانِ إِلَّا ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ) [55] بقوله: "لقد ثبت في الطب أن سبب صراخ كل مولود حين ولادته هو دخول الهواء لأول مرة لرئتيه، بعد أن كان يتلقى الأوكسجين من دم أمه عبر الحبل السري، ولو لم يبك لاختنق، ثم هل زوجة عمران (أم مريم) هي الوحيدة في الدنيا التي أعاذت وليدها وذريته من الشيطان الرجيم، أليس كل مسلم يقول حين الجماع: (اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقتنا)، فلماذا لا يعيذ الله تعالى مولوده – حسب الحديث – من نخسة الشيطان، وهل دعاء المسلمين جميعهم غير مقبول"[56]

فانظر كيف أعل حديثا برأيه، ولو تأمل لوجد أن الظن الذي حصل بقوة إسناد الحديث، أقوى بدرجات من الوهم الذي أناطه بمتن الحديث، إذ لا مانع أن يكون لصراخ الطفل عند الولادة سببان، سبب حسي، وسبب غيبي، وأما كون أم مريم أعاذتها من الشيطان الرجيم فهذا غير مذكور في متن الحديث المرفوع، فلا يصح الاعتراض به.

ومن أمثلته أيضا حكم حسن السقاف على حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا: (لَا تُصَدِّقُوا أَهْلَ الْكِتَابِ وَلَا تُكَذِّبُوهُمْ وَقُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا.. الْآيَةَ)[57]

([52]) رواه البخاري في صحيحه، باب ما أنهر الدم من القصب والمروة والحديد، حديث رقم: (5501)، (5502)، وفي باب ذبيحة المرأة والأمة، حديث رقم: (5504)، (5505) ذكره في هذه المواضع ببعض أوجه الاختلاف عليه في الإسناد.

(53) التتبع، رقم: (106)

(54) فتح الباري، (376/1)

(55) صحيح مسلم، كتاب الفضائل، باب فضائل عيسى عليه السلام، حديث رقم: (2366)

(56) نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث، (ص/279)

(57) صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب (قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا)، حديث رقم: (4485)

قال السقاف: "هذا حديث مشكل!! إذ كيف يقول النبي صلى الله عليه وسلم هذا بعدما وصفهم الله تعالى في كتابه العزيز بالشرك والكذب والتحريف وإخفاء كتب الله المنزلة عليهم؟! فهذا عندنا لا يصح، وهذا اللفظ لم يقله النبي صلى الله عليه وسلم"[58]

3- وانحاد أيضا في الخطأ في تنزيل القواعد الحديثية على آحاد الأحاديث المنتقدة، وسبب هذا عدم التمكن في علوم العلل، وعدم التحقيق في فهم مسائل المصطلح، فالخطأ في هذا النوع من الانحياد إنما هو في "تحقيق المناط".

ومن أمثلته حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً وَحَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنْ النَّارِ)[59]

فقد أعله حسن السقاف بقوله: " هذا اللفظ لا يصح؛ لأن لفظ رواية مسلم مخالف لذلك، ونصه: (وَحَدِّثُوا عَنِّي وَلَا حَرَجَ وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنْ النَّارِ)، وليس حديث: (حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج)، فالذي أراه وأعتمده أن النبي صلى الله عليه وسلم لا يقول هذه المقالة، وخاصة بعدما وصف الله تعالى اليهود في كتابه بأنهم اقترفوا الكذب والتحريف والوضع في الكتب التي أنزلت على أنبيائهم، وإنما هذه اللفظة: (حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج) من اجتهادات عبد الله بن عمرو، لا سيما وهو من أكابر من كان يحدث من تلك الكتب القديمة"[60]

وهذا الكلام بعيد كل البعد عن قواعد المحدثين؛ لأن اللفظ الذي عزاه لمسلم هو لحديث آخر عن صحابي آخر، وهو أبو سعيد الخدري، أما الحديث الذي ضعفه من صحيح البخاري فهو لعبد الله بن عمرو بن العاص، فمخرج الحديث مختلف كليا، ومع ذلك أعله به، في سابقة لا نظير لها في كتب السنة والتخريج.

وليسمح لي القارئ أن يشاركني هنا النظر أن أحد أهم صور الاختلاف المنهجي بين طريقة النقاد المتقدمين وطريقة المعاصرين – بعيدا عن المدارك المذهبية أو العقائدية التي أسهمت في ذلك – **هو الاختلاف في المعايير** ، فهو خلاف في الموضوع وليس في العوارض، دليل ذلك الفرق العظيم في زاوية النظر التي تنطلق منها تلك الانتقادات، والغالب في مثل هذا النوع من الاختلاف أن يكون متعلقه هو الموضوع نفسه، وليس شيئا من عوالقه، وهذا لا يعني

---

(58) السقاف، حسن بن علي، تحقيق العلو للذهبي، (ص/39-40)، دار الإمام النووي، عمان، ط1، 1998م.
(59) صحيح البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب ما ذكر عن بنى إسرائيل، حديث رقم: (3461)
(60) تحقيق العلو للذهبي، (ص/39)

إنكار تأثير الأيديولوجيات المسبقة في الأحكام النقدية، ولكن محاولة فهم الإطار الذي وجد فيه، والمساحة التي شغلها، التي كانت إذكاء لنار التفرقة المنهجية في معايير النقد لدى المدرستين.

المطلب الثاني: سمات المنهجية المنضبطة لدى النقاد المتقدمين في تعليل بعض أحاديث الصحيحين.

معرفة هذه السمات تجلي صورة المنهجية المنضبطة لدى النقاد المتقدمين، وتساعد في إزالة الغباش الذي تسببه المناقشات المطولة في مثل هذه المواضيع، ولا يخفى أثر مراقبة السمات الشكلية والعلامات الخارجية على تقرير السمات المنهجية المتعلقة بصلب الموضوع.

السمة الأولى: سلامة الدافع وعدم الانحياز

أعني بذلك سلامة الدافع نحو النقد، وأنه ليس محل شك وريبة؛ لأن الدافع الذي أنشأ إرادة النقد لا بد أن يظهر أثره في المخرجات النقدية، فإذا شابت الدافع شوائب الأغراض والأعراض ذهب بريق النقد الحر، وغاب الحياد ليظهر الانحياز، وهو – وإن كان واحدا من إشكالات الفكر الحديث – ولكنه في صورته البسيطة تبدو له بعض العلامات الظاهرة التي تدعو إلى الشك والتوقف.

من أبرز علامات الانحياز والتشكك في الدوافع أنك لا تجد واحدا من نقاد أحاديث الصحيحين المتقدمين ممن يُغمط في غرضه النقدي، وذلك رغم التنوع المذهبي الفقهي لدى هؤلاء النقاد، ورغم وقوع بعض الفتن العقائدية التي تغلغل أثرها في صلب الحركة النقدية والروائية، كفتنة القول بخلق القرآن.

في حين أنك لا تكاد تقف على اسم من أسماء النقاد المعاصرين إلا ويكون محل شك في سلامة دافعه، وتحقق انحيازه، فمنهم الشيعي الذي ينقد أحاديث الصحيحين التي تخالف مذهبه[61]، ومنهم الإباضي الذي يضعف ما لا يجده في تراثه [62]، ومنهم القريب من الحداثيين الطاعنين في كل قديم[63]، ومنهم المتعصب لمشربه، الغالي في معتقده، الذي يحاول التنكر لكل

---

(61) كما في حالة: النجمي، أحمد صادق، في كتابه: "أضواء على الصحيحين"، مؤسسة المعارف الإسلامية، قم.

(62) كما في حالة: القنوبي، سعيد بن مبروك، في كتابه: "الطوفان الجارف لكتائب البغي والعدوان" الجزء الثالث.

(63) كما في حالة محمود أبي رية في كتابه: "أضواء على السنة المحمدية"، وكذلك: إسماعيل الكردي في كتابه: "نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث"، دار الأوائل، دمشق. وغيرهم كثير.

ما يخالف فكره ومعتقده[64]، ومنهم المنتسب للسنة الذي يغلو في الإثبات ويجمد على الظواهر والقواعد العامة دون النظر في التطبيقات العملية، والاحترازات النقدية.

السمة الثانية: اتباع القواعد الحديثية

وقد سبق جلاء هذه السمة في المطلب الأول، فقد تبين أن النقاد من المحدثين كانوا يستندون في نقدهم لبعض أحاديث الصحيحين إلى قواعد حديثية وإسنادية منضبطة، ولم يخرجوا عن تلك المقررات المنهجية التي أصلوها في علوم مصطلح الحديث.

أما كثير من الانتقادات المعاصرة فلا تقيم وزنا لقواعد النقد، ولا تلتفت – في مجملها – إلى منهجية صناعية منضبطة، وإنما هي الآراء المرسلة، والأقوال المطلقة، وتحكيم العقل المضطرب في جانب المتن مع نبذ تحكيمه المنضبط في جانب الإسناد، وقد تقدمت أمثلة يسيرة من صنيعهم هذا.

السمة الثالثة: المحافظة على مضمون النص لاعتبارات أخرى.

إما لأن النقد موجه أصلا لبعض الأسانيد دون المتون، وإما لجريان العمل على مضمون الحديث، تحت أبواب: قبول المرسل، ومنح حكم الرفع للموقوف، وقبول حديث مجهول الحال، ونحو ذلك.

فمثلا حين نقف على إعلال الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله حديث جابر بن عبد الله في الاستخارة[65]، وعلته عنده تفرد الراوي عبد الرحمن بن أبي الموال (ت173هـ) به.[66]

---

(64) كما في حالة حسن السقاف في مجموع كتبه، ومن أهمها تحقيق العلو للذهبي، وتحقيق دفع شبه التشبيه لابن الجوزي.

([65]) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الدعوات، باب الدعاء عند الاستخارة، حديث رقم: (6382)

([66]) قال أبو طالب: سألت أحمد بن حنبل عن عبد الرحمن بن أبي الموال؟ قال: عبد الرحمن لا بأس به. قال: كان محبوسا في المطبق حين هزم هؤلاء، يروي حديثا لابن المنكدر عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم في الاستخارة، ليس يرويه أحد غيره، هو منكر. قلت: هو منكر؟ قال: نعم، ليس يرويه غيره، لا بأس به، وأهل المدينة إذا كان حديث غلط يقولون ابن المنكدر عن جابر، وأهل البصرة يقولون: ثابت عن أنس، يحيلون عليهما. الكامل في الضعفاء ابن عدي م ت يحيى غزاوي دار الفكر/7 – (4 / 307-308)

وعبد الرحمن بن أبي الموال: قال فيه ابن معين: صالح. وقال الترمذي والنسائي: ثقة، وكذا قال الدوري عن ابن معين، والآجري عن أبي داود. قال أبو زرعة: لا بأس به، صدوق. وقال أبو حاتم: لا بأس به. وقال ابن حبان في الثقات يخطىء. وقال ابن عدي: ولعبد الرحمن غير ما ذكرت، وهو مستقيم الحديث، والذي أنكر عليه حديث الاستخارة، وقد روى حديث الاستخارة غير واحد من الصحابة كما رواه بن أبي الموال انتهى

وقد جاء من رواية أبي أيوب، وأبي سعيد، وأبي هريرة، وابن مسعود، وغيرهم، وليس في حديث منهم ذكر الصلاة إلا في حديث أبي أيوب، ولم يقيده بركعتين، ولا بقوله من غير الفريضة" انتهى. ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، تهذيب التهذيب، (253/6)، دار الفكر، بيروت، ط1، 1984م.

لا نتفاجأ حين نجد الإمام أحمد رحمه الله يقول بمشروعية صلاة الاستخارة، إما عملا بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال، وإما لثبوت المشروعية بعمل الصحابة.

في حين أنك تجد أبرز سمات النقد المعاصر لأحاديث الصحيحين التنكر لمتن الحديث، والاستهزاء بمضمونه، والطعن في كل من يصدقه، وتصنيفه في دائرة الخرافة التي يجب السعي في تطهير الدين منها، وتجد ذلك في عناوين الكتب، فضلا عن مضمونها، فقد سمى أحدهم كتابه باسم: "جناية البخاري، إنقاذ الدين من إمام المحدثين" [(67)]، وسمى آخر كتابه باسم: "الأضواء القرآنية في اكتساح الأحاديث الإسرئيلية وتطهير البخاري منها"[(68)]

السمة الرابعة: تقدير الخلاف، وقبول الاحتمال، من خلال تلطيف العبارة، واستعمال الكلمات المناسبة، كقول: وهذا أشبه، وهذا أصح..ونحو ذلك.

أما نقدات كثير من المعاصرين فلا تغادر كلمات التكذيب والإنكار والجزم بالوضع وعدم الثبوت.

السمة الخامسة: قلة الانتقاد

لأن انضباط العملية النقدية يضيق الباب أمام الناقد، فلا يجرؤ على النقد إلا بما ظهر برهانه، وثبتت أدلته، ولذلك كانت الأحاديث المنتقدة – التي تصفو بعد استبعاد الأنواع المذكورة

وجاء في "فتح الباري" (184/11): "قال الترمذي بعد أن أخرجه: حسن صحيح غريب لا نعرفه إلا من حديث ابن أبي الموال، وهو مدني ثقة، روى عنه غير واحد. وفي الباب عن ابن مسعود، وأبي أيوب. قلت – أي الحافظ ابن حجر–: وجاء أيضا عن أبي سعيد، وأبي هريرة، وابن عباس، وابن عمر، فحديث ابن مسعود أخرجه الطبراني وصححه الحاكم، وحديث أبي أيوب أخرجه الطبراني وصححه ابن حبان والحاكم، وحديث أبي سعيد وأبي هريرة أخرجهما ابن حبان في صحيحه، وحديث ابن عمر وابن عباس حديث واحد أخرجه الطبراني من طريق إبراهيم بن أبي عبلة عن عطاء عنهما، وليس في شيء منها ذكر الصلاة، سوى حديث جابر...فالتقييد بركعتين خاص بحديث جابر، وجاء ذكر الاستخارة في حديث سعد رفعه: (من سعادة بن آدم استخارته الله) أخرجه أحمد، وسنده حسن...ومن حديث أبي بكر الصديق رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه و سلم كان إذا أراد أمرا قال: (اللهم خر لي واختر لي) وأخرجه الترمذي وسنده ضعيف، وفي حديث أنس رفعه: (ما خاب من استخار) والحديث أخرجه الطبراني في الصغير بسند واه جدا" انتهى النقل من فتح الباري.

(67) زكريا اوزون، جناية البخاري إنقاذ الدين من إمام المحدثين، دار رياض الريس، بيروت، الطبعة الأولى، 2004م.

(68) صالح أبو بكر، الأضواء القرآنية في اكتساح الأحاديث الإسرئيلية وتطهير البخاري منها، مطابع محرم، القاهرة، 1974م.

في بداية البحث – قليلة جدا، وقد وصفها الحافظ ابن الصلاح بأنها "أحرف يسيرة" (69)، في حين أنها عند المعاصرين بالمئات، حتى اضطرت بعضهم إلى فصلها في كتاب خاص بعنوان: "ضعيف صحيح البخاري".

خاتمة:

يتتبين بما سبق أنه لا حجة لأولئك الطاعنين على الصحيحين بما يجدونه في كتب النقاد الأوائل من نقد لهما، وتضعيف لبعض أحاديثهما، فهذه الانتقادات لا تخلو من أحوال:

إما أن تكون لا يراد بها التضعيف أصلا، وإنما ذكر الخلاف والمناقشة العلمية.

وإما أن يكون المراد بها تضعيف إسناد ما، وليس حديثا ما، وفرق بين الأمرين.

وإما أن يكون المراد بها تضعيف حديث لم يرد البخاري ولا مسلم تصحيحه، وإنما ذكراه في الصحيح على وجه يبين ما فيه من الخلل.

---

(69) ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري (ت643هـ، مقدمة في علوم الحديث، (ص/10)، مكتبة الفارابي، ط1، 1984م.

نعم اعترض الحافظ العراقي على وصف اليسيرة بقوله: "ليست بيسيرة، بل هي مواضع كثيرة، وقد جمعتها في تصنيف مع الجواب عنها" انتهى. العراقي، عبد الرحيم بن الحسين، (ت806هـ)، "التقييد والإيضاح"، (ص/42)، ط1، 1969م، تحقيق عبد الرحمن عثمان، المكتبة السلفية. لكن مراد العراقي جميع الانتقادات، فإذا صفيت الأحاديث المنتقدة بحسب الضوابط المذكورة في بداية البحث فالذي يبقى منها يسير جدا.

وإما أن يكون المراد بها تضعيف متن الحديث، ونفي صحة أصله، ولكن هذا النقد ينتظم في قواعد المحدثين المعروفة، وفي مسالك العلل المطروقة، وليس بالرأي والوهم، والقاعدة في ذلك: أن الظن الحاصل بصحة الإسناد، أقوى من الوهم الوارد على متن الحديث. والله أعلم.